وامر به لكن وجعل هذا هو السنة لمن اراد صوم عاشوراء واتبع في ذلك حديث ابن عباس وابن عباس كان يكره افراد العاشر عما هو موافق لما عليه اليهود وهذا يوضح ذلك اذ كل ما جاء من التشبه بهم انما كان في صدر الهجرة ثم نسخ ذلك اذ كانوا لا يتميزون عن المسلمين لانهم يشهدون ولا في لباس ولا بعلامة ولا بغير ذلك ثم انه ثبت ذلك بالكتاب والسنة والاجماع الذي كمل ظهوره في زمن عمر رضي الله عنه ما شرعه الله سبحانه من مخالفة الكافرين ومفارقتهم في الشعار والهدي وبسبب ذلك اذا لم تقع المخالفة لهم لاتكون الا مع ظهور الدين وعلوه كالجهاد والزامهم الجزية والصغار فلما كان المسلمون في اول الامر ضعفا لم تشرع المخالفة لهم فلما كمل الدين وظهر وعلا شرع ذلك ومثل ذلك اليوم لو ان المسلم بدار الحرب او دار كفر غير حرجه لم يكن مأمورا بالمخالفة لهم في الهدي الظاهر ما عليه في ذلك من الضرر بل قد يستحب للرجل او يجب عليه ان يسارعهم احيانا في هديهم الظاهر اذا كان في ذلك مصلحة دينية من دعوتهم الى الدين او اطلاعه على باطن امورهم لاخبار المسلمين بذلك او دفع ضررهم عن المسلمين ونحو ذلك من المقاصد الصالحة فاما في دار الاسلام والصحيحة التي اعز الله فيها دينه وجعل على الكافرين بها الصغار والجزية ففيها شرعت المخالفة واذا ظهرت المخالفة والمخالفة لهم تختلف باختلاف الزمان والمكان ظهر حقيقة الاحاديث في هذا الوجه الثاني ان لو فرضنا انه ذكر لم ينسخ فالنبي صلى الله عليه وسلم هو الذي كان له ان يوافقهم لانه يعلم حقهم من باطلهم بما يعلمه امداده وغيره نتبعه فاما نحن فلا يجوز لنا ان نأخذ شيئا من الدين عنهم لامة اولهم ولا امت افضلهم باجماع المسلمين المعلوم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم ولو قال رجل يجب لنا موافقة اهل الكتاب الموجودين في زماننا لكان قد خرج عن دين الامة الثالث انا نقول سواء كان يجب موافقة اهل الكتاب فيما لم يرد فيه شيء ثم انه نسخ فمخالفتهم واجب ان نتبع هديه وهدي اصحابه السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والكلام انما هو في امور مشتبهة عن التشبه بهم فيما لم يكن سنة لامة غيرنا فاما ما كانت سنة لامة غيرنا سواء فعلوه او تركوه فانا لا نفعله ما امر الله به لاجل انا لا نفعل مع امة الا لما نؤمر به حتى يوافقونا عليه الا ولابد من نوع مغايرة يتميز بها دين امة الحكم ما قد نسخ او بدل فصل قد ذكرنا من دلايل الكتاب والسنة والاجماع والاثار والاعتبار ما دل على ان التشبه بهم في الجملة منهي عنه وان مخالفتهم فيه هي مشروعة اما ايجابا واما استحبابا بحسب المواضع وقد تقدم بيان ان ما امر به من مخالفتهم مشروع سواء كان ذلك فعل لما قصد فاعله التشبه بهم او لم يقصد وكذلك ما نهى عنه من مشابهتهم يعم ما اذا قصدت مشابهتهم اولم تقصد فان عامة هذه الاعمال لم يكن المسلمون يقصدون المشابهة فيها وفيها ما لا يتصور قصد المشابهة فيه كبياض الشعر وطول الشارب

ونحو

وبعد ذلك ثم اعلم ان اعمالهم ثلاثة اقسام قسم مشروع في ديننا مع كونه كان مشروعا لهم اولا يعلم انه كان مشروعا لهم لكنهم يفعلونه الآن وقسم كان مشروعا ثم نسخ شرع القرآن وقسم لم يكن مشروعا بحال وانما هم احدثوه وهذه الاقسام الثلاثة اما ان تكون في العبادات المحضة واما ان تكون في العادات المحضة وهي الاداب واما ان تجمع العبادات والعادات فهذه تسعة اقسام فاما القسم الاول وهو ما كان مشروعا في الشريعتين او ما كان مشروعا لنا ولم يفعلوه فهذا كصوم عاشوراء وكاصل الصلاة والصيام فهذا اتفق المخالفة في صفة ذلك الفعل كما سن لنا صوما تاسوعا وعاشوراء كما امرنا بتعجيل الفطر والمغرب مخالفة لاهل الكتاب وبتاخير السحور مخالفة لاهل الكتاب وكما امرنا بالصلاة في النعلين مخالفة لليهود وهذا كثير في العبادات وكذلك في العادات قال صلى الله عليه وسلم اللحد لنا والشق لغيرنا وسن توجيه قبور المسلمين الى الكعبة تمييزا لها عن مقابر الكافرين فان اصل الدين من الامور المشروعة في الامور العادية ثم قد اختلف الشرائع في صفة وهو ايضا فيه عبادات و لباس النعل في الصلاة فيه عبادة وعادة ونزع النعل في الصلاة شرعة كانت لموسى عليه السلام وكذلك استقبال الحجر ونحو ذلك من الشرائع التي جاء معناهم في اصلها وخالفناهم في صفتها القسم الثاني ما كان مشروعا ثم نسخ بالكلية كالتشبب او الصوم ولا يخفى النهي عن موافقتهم في هذا سواء كان واجبا عليهم فيكون عبادة او محرما عليهم فيتعلق بالعادات فليس للرجل ان يمتنع من اكل الشحم وكل ذي ظفر على وجه التدين بذلك وكذلك ما كان مركبا منهما وهي الاعياد التي كانت مشروعة لهم فان العيد المشروع يجمع عبادة وهو ما فيه من صلاة او ذكر او صدقة او نسك ويجمع عادة وهو ما يفعل فيه من التوسع في الطعام واللباس او ما يتبع ذلك من ترك الاعمال الواضبة والتعب المأذون فيه في الاعياد مما ينتفع بالتعب وغير ذلك وهذا قال صلى الله عليه وسلم لما زجر ابا بكر رضي الله عنه لما سمى جاريتين عن الغناء في بيته دعهما يا ابا بكر فان لكل قوم عيدا وانا هذا عيدنا وكان الحبشة يلعبون بالحراب يوم العيد والنبي صلى الله عليه وسلم ينظر اليهم فالاعياد المشروعة فيها عبادة واجبا او مستحبا مما من العبادات او ما لا يشرع في غيرها ويباح فيها او يستحب او يجب من العادات التي للنفوس فيها حظ ما لا يكون في غيرها كذلك وقد هذا وجب فطر يوم العيدين وقرن به الصلاة في احدهما الصدقة وقرن بها في الآخر الذبح وكلاهما من اسباب الطعام فموافقتهم في هذا القسم المشروع من العبادات او العادات او كلاهما افترضت موافقتهم فيها هذا مشروع الاصل وبهذا كانت الموافقة في هذا محرمة كما سنذكره وفي الاول قد لا تكون الا مكروهة واما القسم الثالث وهو ما اختص من العبادات او العادات او كلاهما فهو اقبح واقبح فانه لو احدثه المسلمون لقد كان